الطائفية
في الوطن العربي (٢)

عن الطائفية وتعريفِها... وطائفيةِ تعريفِها

موفّق نيربيّة

لـ «الطائفية» وقعٌ مرذول. وقد يعود ذلك إلى أنّ المرء يخشى أن يُفاجَأ برؤيةِ وجهه في مرآتها· أو لأنّ المفهوم ـ من خلال كونه منتجًا للطهرانية الغالية، تقتنع كلُّ فئة من خلاله بأنّها «الناجية» أو «المختارة» من دون الآخرين ـ يَحْمل شحنةً تهدِّد النشاطَ العقلي، للنخبة قبل العامة أحيانًا، وتُنْذر بالوقوع في عالم سفليّ عميقٍ يَحْمل رائحةَ الدم والنار المنقولةَ عبر الزمن.

فالكلمة تحيل في الوعي الشعبي على حقولٍ مكروهة، يتدهور فيها الوطنيُّ والقوميُّ، وتتآكل المواطَنةُ، ويتهدّد الاستقرارُ الاجتماعي أو السِّلْمُ الأهلي، بل الأخوّةُ في الإنسانية. وظلالُها القاسية تَدْفع معارضين إلى الخوف من المستقبل، والتردُّدِ في الانخراط في عملية التغيير الوطني الديموقراطي؛ كما تَدْفع بعضَهم الآخرَ إلى الخوف من الماضي، والتمويهِ على جوهر تلك العملية للتركيز على تصفية الحسابات.

لكيْ لا تعامَلَ الطائفيةُ كقوةٍ عاتيةٍ هوجاء، ومجهولةٍ غير متَّفَقٍ على تحديدها، يُستحسن النظرُ فيها، وتفكيكُها، والانطلاقُ من الأولويات التي يعرفها كثيرون، ولا يتفق عليها كثيرون.

فيما يلي محاولةٌ للقول في باب التعريف، ضروريةٌ ولكنْ يَسْبقها استعراضٌ معيّن، ويَلْحق بها نقدٌ معيّن أيضًا.

❖ ❖ ❖

قبل الدخول في زحام أمثلة جنوب العالم، يجب الإقرارُ بأنّ لجوءنا إلى الاستشهاد بتاريخ الصراعات الطائفية الدامية القديمة في أوروبا سلاحٌ ذو حدّين:

ـ أحدهما يساعدنا في البرهان على أنّ «طوائفنا» لا تَحْمل في ذاتها ما يختلف عن «طوائفهم،» من حيث احتمالُ أن تكون هي نفسُها علّةَ النزاع والصراع فإنْ كانت هذه فتلك، أو لا تكونان معًا؛ وهذا دفعٌ في وجهِ ادّعاءِ مستشرقين، قدامى وجدد، بخصوص «تخلّفنا» الوراثي الخَلقي.

ـ وثانيهما يقدِّم لنا صورةَ التغيير الأوروبية من طريق الديموقراطية والدولة الحديثة، التي تلاشت معها تلك الصراعاتُ وانتهت. فلطالما اضطُهِد البروتستانتُ في البلدان الكاثوليكية واعتُبِروا هراطقةً وهذا ما حدث في فرنسا مع الهوغنوت، حين هُوجموا وطُردوا من المملكة في الثمانينات من القرن السابع عشر إثر إلغاء مرسوم نانت؛ وحدث أيضًا في إسبانيا، التي عملتْ محاكمُ التفتيش فيها على اجتثاث البروتستانت، وعَرّجتْ على المسلمين واليهود الذين كانوا يَكْتمون إيمانَهم.

وكذلك لم يقصِّر البروتستانتُ حيث كانوا الأغلبيةَ أو الدينَ الرسمي، فاعتَبَروا الكاثوليك أتباعًا لقوة أجنبية في الخارج (البابوية) ومشكوكًا ـ من ثمّ ـ في ولائهم و«وطنيتهم،» الأمرُ الذي كان أحيانًا ذريعةً لاضطهادهم والحدِّ من حرياتهم وأكلِ حقوقهم والشيء نفسُه حصل مع الإيرلنديين الكاثوليك، الذين ظلّوا حتى عام ١٨٢٩ ممنوعين من حق الترشيح والانتخاب وشراءِ الأراضي

وحتى الآن، فإنّ أشهرَ صراع طائفي معاصر في أوروبا الحديثة (حتى لو اعترض البعض لكونه صراعًا وطنيّاً وتحريريّاً خالصًا!) هو في إيرلندا الشمالية. هذا الصراع هو محطُّ اهتمام الباحثين الغربيين في مسألة الطائفية، والنبعُ الذي يزوِّدنا بزادٍ معرفيّ يساهم في عملنا وبحثنا، نحن العرب والمسلمين وهو أيضًا ملجأٌ لنا أمام مَنْ يعتبرنا خارج التاريخ: ملجأٌ صغيرٌ في واقع الأمر، ولكنّه يُمْكن أن يقيَنا من الانحدار إلى مشاعرِ أو أفكارٍ أو سلوكاتِ العنصرية وهو ملجأٌ صغير أساسًا لأنّ حجم المسألة في بلادِنا ونصفِنا الجنوبي أكبرُ بكثيرٍ مما نُقِرّ به ودمجُ هذا النصف كلِّه ليس منصفًا كذلك، لأنّ بلدان أميركا اللاتينية تكاد تكون خاليةً من هذه العلّة بالمقارنة مع آسيا وأفريقيا ولكنّ طريقةَ حماسة الجمهور المشجِّع لناديَي السلتيك والرينجرز الرياضيين في سكوتلندا، مثلاً، قد تَدْفع تهمةَ الغلوّ بها عن جمهورِ أندية لدينا تتجاور في المكان وتتنافر قليلاً أو كثيرًا في تركيبها الطائفي وذلك الدفعُ قد يساعد، نفسيّاً على الأقل، من دون أن يُسْعف ويُنجد، ومن دون أن يضيء الحقائقَ أيضًا.

عن الطائفية وتعريفها... وطائفية تعريفها

• نظرة واحدة إلى الحال في نيجيريا، مثلاً، يمكن أن تصيبَ الناظرَ بالإحباط فهناك، لم تستطع الثروةُ النفطيةُ الطائلة، ولا الطرقُ المفتوحةُ على الحداثة، أن تَلْجم تيارَ الفساد المروِّع، والمتوازي مع تيار التوتّر الطائفي ما بين المسلمين والمسيحيين، أتباعِ الديانتيْن الرئيستيْن في البلاد، واللتيْن توصَفان غالبًا بأنهما كتلتان متراصّتان متواجهتان منذ تطبيق الشريعة الإسلامية (أو التوصيةِ بتطبيقها)، والذي كان شرارةَ أعمال العنف في العقد الأخير.

يختلط هذا الانقسامُ الأكبر كذلك مع عداواتٍ أخرى في الوسط المسيحي، ما بين الكاثوليك والأنغليكان والمِلل البروتستانتية الجديدة وينطبق الحديثُ نفسُه على انقسامات المسلمين التي تُستورد من البلاد الأخرى؛ هذا حتى لا يقال إنّ الانقسام الإسلامي ـ المسيحي هو الأساسُ الوحيدُ للعنف هنالك، الأمرُ الذي يَنْفع كذلك في الغوص أعمقَ في جوهرِ الخلاف وبواعثه

• في الهند، تسمّى الطائفيةُ باسمٍ آخر هو «المِلّيّة» وهي تصف الانقسامَ التاريخي ما بين الهندوس والمسلمين، وتنطبق أيضًا على نزاعات الهندوس مع السيخ والمسيحيين.

• وفي حين تُسْعف الدستوريةُ والديموقراطيةُ في لجم الصراعات المذكورة في الهند، لا تستطيع فعلَ الشيء نفسِه ديموقراطيةُ سيريلانكا الأضعف ما بين الجماعات التاميلية والسنهالية والإسلامية، التي تفوح من نزاعاتها رائحةُ الطائفية مع العِرْقية

• وفي باكستان المجاورة، تحرّكَ التوتُّرُ من المساحة ما بين السُّنّة والأحمدية، إلى ما بينهم وبين الشيعة، منذ السبعينات خصوصًا وتبلورت النزاعاتُ في عهد ضياء الحقّ، الذي استند إلى مزيد من الأسلمة في انقلابه وفي ما بعده، وفي مدينة كراتشي الكبرى المزدحمة خصوصًا، التي يغلي فيها سكّانُها ومهاجروها وتاريخُها.

• وفي لبنان تحرّك النزاعُ التاريخي ما بين الموارنة والدروز إلى الطوائف الأخرى، ولم تساعدْ هشاشةُ الدولة ودستورُها وحرياتُها في منعِ الصراع أو وقفِه. كما لم تستطع أيضًا قوى اليمين واليسار في الحقل السياسي، واللبنانيون والسوريون والعروبيون في الحقل الوطني، مقاومةَ الانزياحِ السهلِ نحو الطائفية الأكثرِ عنفًا وشراسةً.

• وكما يمكن أن يؤدّي ضعفُ أو غيابُ الدستورية والديموقراطية إلى انفلاتِ تلك النزاعات وتفاقمها، يمكن أن يكون لسقوط الدكتاتوريةِ المفعولُ ذاتُه، ما لم يتمّ تداركُ الأمر من خلال التسويةِ وحكمِ القانون الحديث منذ المراحل الأولى للتأزّم أو حتى قبلها.

حدث ذلك في يوغوسلافيا السابقة بعد انهيار نظامها الشمولي فالكروات والسلوڤينيون الكاثوليك، والصرب والمقدونيون الأرثوذكس، والبوسنيون والألبانيون المسلمون، انداروا جميعًا إلى معركة إثبات الهوية التاريخية الضائعة أو المهدَّدة بعد التغيير، وانغمسوا فيها تمامًا، بانتظار الدور القادم من الخارج، على أجنحة الطائرات، أو من غُرف الأمم المتحدة فظهرت التنويعاتُ الدينيةُ والطائفيةُ شكلاً معزِّزًا للهوية الإثنية، يُمْكن اللجوءُ إليه حتى في مجتمع انخفضتْ فيه نسبةُ التديُّن عقودًا من السنين سادت فيها حكومةٌ شيوعيةٌ وعلمانية.

وفي العراق، بعد الاجتياح الأميركي، وسقوطِ نظام صدّام حسين في ربيع ٢٠٠٣، والآن في العام الرابع بعد ذلك، يمثّل النزاعُ الطائفيُّ هناك الخطرَ الأكبرَ لا على وحدة العراق وتقدّمه ونسيجه وحسب، بل أيضًا على العراق البلد، وعلى المنطقة والمحيط، بل ربما على السياقات السياسية الدولية فالحال أنّ النزاعَ الأكبرَ مساحةً، والأخطرَ على العالم لا على أهله وحدهم، هو ذلك الكامنُ ما بين المسلمين السُّنّة والشيعة، بتفرّعاته وتوضّعاته المختلفة؛ ولعلّ احتماله الأسوأ، الذي لم يعد مجرَّدَ احتمالٍ، هو في العراق

هذا النزاع يمرّ الآن بلحظة تاريخية حرجة، يتأرجح فيها الشعبُ العراقي على شفا هاوية الحرب الأهلية ويختلف الناس عند تحديد المسؤولية:

ـ بين مَنْ يرى أنّ سياسةَ نظام الاستبداد الراحل، المعتمدةَ على نهج التمييز والإقصاء، هي التي كانت تَحْفر عميقًا لتُجْبرَ

من أسوإ استخدامات الطائفية أن تكون أداةً لتحقيق طموحات زعيمٍ أوحد، أو تكريسِ حالة استبداد.

العراقيين دائمًا على الاختيار ما بين الاستبداد والفوضى ـ وهي بفعلها ذلك كانت تضيف إلى الطائفية أثقالاً تَمْنع انفجارَها، ولكنّها في الوقت نفسه تغذّيها وتنمّيها، وحشًا في قفص؛

ـ وآخر يرى الاستبدادَ نعمةً نستحقّها، واستقرارًا عزيزًا لا بأس بدفع استحقاقاته ما دمنا لا نستطيع فكاكًا من «تأخّرنا» لكون شعوبنا «قاصرةً» عن الحداثة والديموقراطية. كما يشترك في هذا الرأي مع أهل الاستبداد كثيرون عنصريون في الغرب، يشاطرون سادتَنا المباشرين نظرتَهم «الاستشراقيةَ» هذه هنا يرى البعض أنّ الاحتلال وسياسة «فَرِّقْ تَسُدْ» الاستعمارية ـ بالاشتراك مع الصهيونية ـ هي المسؤولةُ عن استفحال الأمر وتطوّره.

من أهمّ خصائص ما يحدث في العراق، وما يمكن أن يحدث بعد، أنّ الشرارات والشظايا وتبادُلَ التأثير مع المحيط الجغرافي والتاريخي تُنْذر بحرائقَ متعددة أو شاملة. فالنزاع كامن في الكثير من البلدان في المنطقة، ومن تلك سورية، التي تَمْتح من نار لبنان من جهة، ومن نار العراق من جهة أخرى، ولكنّ لها سياقها الخاصّ بها كذلك.

❖ ❖ ❖

تُعامَل كلمةُ «الطائفية» على أنّها وسيلةٌ للحطّ من رأي أو رؤية، أو شخصٍ أو جماعة وبالتعريف الأكثر حياديةً، يشير المفهوم إلى التزامٍ صلبٍ وجاسئ، بطائفةٍ معينة أو جماعةٍ أو مذهب وهو قد يصل إلى حدود الانحراف أو العمى في بعض الحالات

وبذلك تكون «الطائفية» تحديدًا للانتماء العاطفي والثقافي، والالتزام بالجماعة والتضامن معها مجتمعةً ومنفردة. كما تكون موقفًا سلبيًا من «الآخر» خارجها، وهي تتضمّن ـ من ثمّ ـ ميلاً كامنًا أو صريحًا نحو التمييز ضدّه وقد يتحوّل هذا التمييزُ في الفكر أو الممارسة إلى شجبٍ وتشهيرٍ وذمٍّ بالآخر، فلا تخلو عندئذ مناسبةٌ أو حقلٌ من هذا الموقف، الذي يستطيع بذلك مراكمةَ التوتر وكهربةَ الأجواء بطرقٍ متفاوتةٍ قادرةٍ على لغمِ أيّ حالة ـ حتى ولو كانت مجرّدَ حوارٍ فكريّ أو سياسيّ إنّها، بذلك، تكمن في زاوية الغرفة، وتكون العنصرَ الخفيَّ الذي يُنْكر المعنيون وجودَه ومن ذلك التوتّر يمكن أن يتولّد العنفُ، حين تتوفّر شروطُه، علمًا أنّ اجتماع هذه الشروط لا يكون مقصودًا في كثير من الأحيان، ويفاجئ حتى أشدَّ المتسبِّبين في حدوثه تعصّبًا.

أنا مش طائفي...
بس اللي بيدعس على ذَنَب الطايفة بدعس على راسو!

عن الطائفية وتعريفها... وطائفيةِ تعريفها

في معظم الأحيان لا يكون المقصودُ بـ «الطائفية» إلاّ الحقلَ الديني. وقد يتدخّل مفهومُ موازٍ أو متطابقٌ أحيانًا هو «الطائفية السياسية،» الذي يُستخدم في لبنان كثيرًا. وربما يعنون به تقاسُمَ السلطة السياسية ما بين أولياء أمر الطوائف سياسيّاً، أو استخدامَ الطائفية الدينية في الممارسة السياسية عند التنازع على المكاسب أو التسابُقِ على ودّ الناخبين. في حين يعني به آخرون طريقةَ ممارسة العمل السياسي التي تستخدمها عصبةٌ سياسيةٌ شديدةُ اللحمة. من جهة أخرى، يَدفع البعضُ عن جماعتهم تهمةَ الطائفية بأن يتحدّثوا عن وجود طائفية سياسية، معادلةٍ للطائفية الدينية، تَسِمُ عملَ الكثير من الأحزاب والقوى ومواقفَها.

وكلّما استطاع المرءُ أن يَنْظر إلى الطائفية بشكلٍ مجرّد، رأى لها خصائصَ أربع، أو رأى بعضَها على الأقل:

- الدوغمائية وانعدام المرونة.
- الارتباط البديهي أو العاطفي بفكرة أو عقيدة أو عُرف.
- المثالية التي تَهَبُ شعورًا بالاستمراريةِ واليقينِ والتعلّقِ بالهدف.
- الطهرانية التي تَحْصر «النقاءَ» في الجماعة وحدها، وفي غيرِها بمقدار القرب أو البعد عنها، كأفراد غالبًا، ونسبيّاً فقط

ومن صعوبة التعريف وتعقيداته، تتولّد مشكلةٌ أخرى تتعلّق بالأسس التي يمكن اعتمادُها من أجل إطلاق صفة «الطائفية» على سلوكٍ أو موقفٍ ما

من ذلك أن يتوقّف شعورُ جماعةٍ، معنيّةٍ بالرضا عن الذات والاطمئنانِ إلى صحة الانتماء على العمل على «هداية» أعضاء من الجماعات الأخرى وتحقيقِ انشقاقاتٍ في صفوفها. وحين يتفاقم هذا الشعور، لا يمكن إشباعُ الرغبة في تعميم الإيمان وتحصينِه إلا بالسعي إلى «تطهير» مناطقَ جغرافيةٍ معينةٍ، وذلك باللجوء إلى التصفية والتهجير - مباشرةً أو بشكل غير مباشر

وتتدخّل العناصرُ الاقتصادية والسياسية أحيانًا أخرى، فتهاجم جماعةٌ جماعةً أخرى تعتقد أنّها مسؤولةٌ عن بؤسها. فيكون الموقف ردَّ فعلٍ على استخدام الجماعة الأخرى للانتماء الطائفي وسيلةً لتحقيق المكاسب الاقتصادية أو السياسية من ذلك مثلاً تخصيصُ أفراد من الجماعة بالأعمال أو بالمراكز الإدارية التي يكون من ورائها النفعُ، غيرُ المشروع غالبًا وبذلك يتحقّق نوعٌ من التواقت ما بين السلوك المبني على الخلفية الطائفية، والفسادِ «الكبيرِ» أو «الصغير »

في حالات أخرى يمكن أن تكون الطائفيةُ تعبيرًا عن طموحات وطنية أو ثقافية، وسياسية في نهاية المطاف، كما يَحْدث خصوصًا حين تتطابق التوزُّعاتُ الطائفية مع التوزُّعات العرقية أو القومية

ولعلّ من أسوإ استخدامات الطائفية أن تكون واحدةً من أدوات تحقيق طموحات زعيمٍ أوحدَ ديماغوجيّ، أو تكريسِ حالةِ استبدادٍ تتلبّس بلبوس النظام القومي أو الوطني أو التقدُّمي عندئذ يصبح دفعُ الطائفية صعبًا، والتفريقُ بين «استخدام» الطائفية متداخلاً مع الطائفية نفسها، وتتعرّض الطائفةُ المعنيةُ بمجملها إلى الاتهام - حتى ولو كان جليّاً أنّ جسمَها الرئيسَ خارجُ الموضوع أو بريءٌ منه

في جميع الحالات، هنالك تعارضٌ حقيقي ومحسوسٌ ما «بيننا» و«بينهم،» أو ما بين المنتمين والخوارج كما يمكن أن تأخذ الطائفيةُ شكلَ الكراهية والخوف من طائفة أو جماعة أخرى؛ ويلاحَظ عندئذ أنها لا تحتاج إلى إحساس قوي بالإيمان الديني، ولا تكون أكثرَ من انجذابٍ عمليّ نحو الانتماء إلى الجماعة

ويبدو من التجربة والتاريخ الحديث حتى الآن أنّ أيّ نزاع طائفي يعود عادةً إمّا إلى تناقضٍ يَنْزع إلى العنف، كالنزاع ما بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية أو ما بين جماعات البلقان... أو إلى تعارضٍ فلسفي أو سياسي عامّ ما بين مدارس مختلفة في الفكر، كالتناقض الموجود ما بين المسلمين الشيعة والسُّنّة وهذا كله وجهٌ نقيضٌ للميل التقدمي

ثمة مَنْ يُنْكر الطائفية وينفيها ويرذلها؛ وثمة من لا يرى في الأمة أو الشعب إلاّ وعاءً لطوائف شتّى.

والإنساني الكبير والموضوعي إلى اعتبار الشراكة الحرة والتسامح بين العقائد المختلفة حجرَ الزاوية في أيّ تفاعل إنساني ناجح، أو في البقاء قيد التاريخ.

❖ ❖ ❖

لكنّ مفهوم «الطائفية» يعاني الكثيرَ من المشكلات لدى النخب الثقافية والسياسية. ومن هنا ضرورةُ مواجهته وتفكيكه من دون عُقدٍ أو زيادةٍ في التطهّر والاستعلاء. ولعلّ المشكلة، إذ تبدأ من تعريف الطائفية، تَغْرق بسهولةٍ في طائفية التعريف نفسه لذلك يَصْعب الحوارُ حول الموضوع من دون تأثيرٍ يشابه التأثيراتِ الإيديولوجيةَ، حتى ولو لم يصل إلى مستوى العقيدة الصمّاء. وتَظْهر طائفية التعريف في أشكال ومشكلات عدة:

منها البراءةُ من المفهوم من طريق إنكار وجوده واستنكارِ طرحه، فكأنّ لفظَ الكلمة يَفْتح على عالمٍ مرصودٍ أو دَنِسٍ أومحرَّم وهذا يَحْدث في بعض الدوائر النخبَوية خصوصًا.

وقد تُخفي تلك البراءة وراءها أحيانًا ميلاً عَلْمانوياً يرى في العلمانيين الفئةَ الناجيةَ من دون الآخرين المطبوعين أو المشوَّهين بالواقع والتاريخ؛ أوْ ميلاً ليبراليّاً متطرّفًا في البحث عن نقائه وراحته الخاصة؛ أو خوفًا من المضامين المتفجرة للموضوع وسعيًا إلى إنهاءِ ضغوطه من خلال التعاملِ معه مثلما تعامَلَ جحا مع التفّاحة التي نخرتْها الدودة، إذ أطفأ النورَ وأكَلَها معتبرًا أنّ ما لا يُرى غيرُ موجود. كذلك قد يُنْكرها مَنْ هو في موقع الشبهة فيها، أو الاستفادةِ من شبكتها ودائرتها في البلد المعنيّ والزمن المعنيّ.

ويقابل مَنْ يُنْكر المفردةَ وينفيها أو يَرْذلها، مَنْ يتصدّى ويكاد يتفرّغ لها؛ فلا يرى في المجتمع أو الشعب أو الأمة إلاّ وعاءً لطوائف شتّى، ويبحث من ثمّ عن وسيلة وأسس تتعايش من خلالها تلك الطوائفُ وتلتقي، ما دام مقدَّرًا لها أن تعيش على أرضٍ واحدة وتواجهَ مسائلَ مشتركة. في مثل هذه الحال، يتقدّم قادةُ الطوائف، الذين لا يَنْدر أن يكونوا قادتَها الدينيين أنفسَهم، ليكونوا ممثِّليها مباشرةً في الشأن السياسي. وهنا ينزوي مفهومُ المواطَنة، وتتقلّص مطالبُ «مساواة الأفراد» أمام القانون وفي الشأن السياسي تحت ضغوط مطالب «مساواة الطوائف.» ويبدأ مفهومٌ آخر بالبروز هو «التوافق،» الذي يعني في البدء اشتراطَ موافقةِ كلّ الجماعات على القرار، ثمّ يتراجع إلى اشتراطِ ألاّ ترفضَ إحداها هذا القرارَ أو تضع «الفيتو» عليه. والحال أنّ وضع برنامج يحتوي على هدف تحقيق «الديموقراطية التوافقية» هو تطويعٌ لمفهوم «الديموقراطية» في ظروفِ الحالة الطائفية أو الإثنية التي تستبطن الانفجارَ، أو في أجواءِ مخاوف الأقليات وقلقها من طغيان الأكثرية (بالمعنى الفئوي دائمًا).

الديموقراطيات من هذا النوع تسود بأشكال متنوعة في بلاد غربية مثل سويسرا وبلجيكا وهولندا، حيث لا يمكن للسياسة أن تتحقق وللتشريع أن يُقَرَّ من دون موافقة الأقليّات جميعِها، التي تتمظهر هنا من خلال اللغة أو العِرق أو الدين وغير ذلك. ووسائلُ تحقيق هذا الهدف هي التي تتغير من حالة إلى حالة، وتتعدد: ما بين حكومةٍ ائتلافية، أو توازنِ السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو الفيدراليةِ . وغير ذلك.

تُطرح «الديموقراطيةُ التوافقيةُ» من قِبل البعض استباقًا. وبذلك نحمّل الحالَ السورية، إذا كانت مثالاً هنا، أكثرَ مما تقتضيه: فيتم التنازلُ في باب المواطنية من دون حاجةٍ ملحّةٍ أولاً، وتتمّ المخاطرةُ بطرح قسريّ للمسألة الطائفية وإثارتها ثانيًا فالتوافقية شرٌّ لا بدّ منه حيث يجب سلوكُ طريقها، وهي شرٌّ متفاوتٌ حسب حجم المسألة وخطرها الحقيقي: ففي لبنان هي شيء، وفي العراق شيءٌ ثانٍ، أما في سوريا فهي مختلفة من خلال اختلاف الديموغرافيا والتاريخ والاجتماع والظروف الراهنة. ولا يعني هذا إنكارَ المسألة، بل التأنّي في طرحها والتركيز على الحلّ الجوهري القادر على احتوائها في الوقت نفسه.

باختصار، يمكن أن يُستعمل «التوافق» لصياغةٍ وإقرارِ دستورٍ قويّ مثلاً، وتحميلِهِ النصوصَ التي تَجْعل تعديلَه صعبًا من دون

عن الطائفية وتعريفها... وطائفيةِ تعريفِها

التوافق (كاشتراط نسبة الثلثيْن مثلاً)، وتحرير ما خلا ذلك من القيود التي تحدّ من المواطنية، وإطلاقِ العملية الديموقراطية وفق المعايير الحديثة المتعارف عليها عندها يمكن للتوافق أن يكون أداةً من أدوات متعددة للإقلاع بالتغيير الديموقراطي، من دون أن يكون قيدًا عليه يبقيه ضعيفًا وقابلاً للتراجع والضرب فيما بعد

من ناحية أخرى، يَظهر الانحرافُ في معالجة مفهوم الطائفية على شكل انحياز إلى ما يُسمى بـ «الأكثروية» ـ وهي برنامجُ عملٍ أو فلسفةٌ سياسيةٌ تؤكّد أنّ الأكثرية مخوّلةٌ بدرجة من الامتياز في المجتمع وصاحبةُ حقٍّ في اتخاذ القرارات العامة وهذا المفهوم يعني غالبًا أكثريةً دينيةً أو لغويةً أو عرقية... مع الإشارة إلى اختلافه عن «حكم الأكثرية» المتعلّق بالانتخابات ونتائجها، وتطابُقِهِ مع «حكم الأكثرية» الذي يشير إلى هيمنةِ شريحةٍ اجتماعيةٍ هي الأغلبية على شريحةٍ أخرى هي الأقلية. وهذا المفهوم يتعارض بالمقدار نفسه مع المواطنية، على الرغم من أنه يمكن تفهُّمُ شكوى «الأكثرية» المريرة، التي تكتسي شكلاً طائفيّاً قد يتحوّل إلى مضمون، ما دام الإحساسُ بالتمييز وبالطغيان الأقلّوي مستمرّاً. فهنا تجد الأكثروية مبرِّرًا قويّاً لها تحت ضغط سلطة سياسية تعتمد «الأقلوية،» القطبَ الآخرَ للمسألة، والأكثرَ خطورةً بالتأكيد ـ وهو العامل الحاسم في بعض بلداننا، ومنها عراقُ صدام، وسوريا حتى الآن.

والمفهوم الأخير هذا [أي الأقلويّة] هو مفردةٌ مستحدثةٌ تصف حالةَ شريحةٍ اجتماعيةٍ تتميّز بالدين أو الطائفة أو اللغة أو غير ذلك، تنتمي إليها أقليةٌ من المواطنين، وتعتقد أنّها مخوّلةٌ ومتميِّزةٌ في البلد المعني، بما يعطيها الحقَّ في صنع القرارات الأساسية. ونلاحظ هنا تعلّقًا بالشكل السياسي للدولة الذي قد يراعي النِّسَبَ الاجتماعية نسبيّاً، مع التركيز على حصر المراكز الخفية التي تشكّل السلطةَ الحقيقيةَ (في بلدٍ متأخر) في أيدي النخبة الموثوقة.

ويلاحَظ هنا أنّ هذا الحق مختلف عن الحق في عرقلة القرارات من خلال نسبةٍ معطِّلة (نَشْهد حديثًا كثيرًا مؤخّرًا عنها في لبنان)، وهي معتمَدةٌ في كثير من البلدان والديموقراطيات المعاصرة.

ترتدي الأقلويةُ لبوسَ العلمانية أحيانًا لا الطائفية وحدها، أو تدّعي الحفاظَ على مصالح الجميع من خلال رعايتهم وحمايتهم من أنفسهم، أو تقول إنّ الاستقرار غيرُ ممكن إلاّ من خلال نخبةٍ قويةٍ تُمْسك بأسباب القوة والقمع والردع وهي قد تصل إلى أن تحرِّم لفظَ «الطائفية» وأسماءَ الطوائف، وتَزْعم التسامي فوقها والانتماءَ إلى الوطن الجامع الكبير وحده.

❖ ❖ ❖

في مقابل هذه الأوضاع والاحتمالات، يبرز مفهومُ وهدفُ «الوحدة الوطنية» في كل مكان أشرنا إليه، وفي سوريا، ويتقدّم إلى موقعٍ قريبٍ ومرتبطٍ بهدف التغيير الوطني الديموقراطي. ولكنّ طرحَ هذا الهدف على جدول أعمال قوى التغيير يجب ألاّ يكون هروبًا من مواجهة الوضع القائم وتفكيكِهِ والاعترافِ به، وتحليقًا من ثمّ في الفراغ الذي يَخْدم الاستبداد.. بل ينبغي أن يكون على الأرض، واضحًا ومكشوفًا وصريحًا، وملحّاً ويوميّاً في الوقت نفسه

فهذا «الوطن» المسكين، بناسه المساكين غالبًا، لا يستطيع أن يتأسّس على الرمال والأوهام أو الأكاذيب، ويحتاج كثيرًا إلى إرادةٍ قويةٍ، فكريةٍ وسياسية، تنبني عليها دولةٌ قويةٌ حديثة، ذاتُ دستورٍ متماسكٍ، يَضْمن حقوقَ الجميع مِنْ غَدْرِ التشتّت والضياع وقبل أيّ شيء آخر، لا بدّ من «التوافق» على أنّ الاستبداد المستدام هو أصلُ البلاء وأصلُ الخطر. فلا يمكن أن تقضي العتمةُ على الخوف؛ ذلك لأنّ الوحش قادرٌ على الرؤية فيها، وأما نحن فلا نَقْدر.

دمشق

موفق نيربيّة

كاتب سوري